

أزمة فقر الأطفال في لبنان

فادي نقولا نصّار وكريستيل بركات

unicef
for every child

أنجز هذا الملخص بدعم
من اليونيسف.

تعصفُ بلبنان أزمةُ فقر الأطفال التي تتفاقم يوماً بعد يوم. وتكشف أحدث الدراسات الكميّة والنوعية حول رفاه وهشاشة الطفل واقعاً مشابهاً (اليونيسف لبنان، 2022 واليونيسف لبنان، 2021): يُحرّم الأطفال من طفولتهم؛ ويزداد عجز مقدّمي الرعاية فيجدون أنفسهم غير قادرين على تأمين الحقوق الأساسية بسبب ضغوط الأزمة الراهنة بأبعادها المختلفة؛ وتنتهك حقوق الأطفال بشكلٍ فادح ومتزايد، مثلاً من خلال زواج الأطفال وعمالة الأطفال؛ ويهدّد رفاه الأطفال وذويهم على نحوٍ تصعّب معالجته (اليونيسف لبنان، 2021). يهدف هذا الملخص إلى رفع مستوى الوعي العام حول الحالة المُقلقة للفقر متعدّد الأبعاد الذي يُعانيه الأطفال في البلد، ويسلّط الضوء على أنماط فقر الأطفال وتأثيراته عليهم وعلى ذويهم، ويقدم توصيات للعمل من أجل الحدّ من تداعياته على المدى القريب والبعيد.

فقر الأطفال متعدّد الأبعاد هو مصطلحٌ يُشير إلى مختلف أشكال الحرمان التي تؤثر على الأطفال ونموّهم. يُعتبر الحرمان الماديّ سبباً رئيسياً لحرمان الأطفال من اكتساب حقوقهم الإنسانية الأساسية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتّحدة لحقوق الطفل. وتشمل المجالات ذات الصلة بحياة الطفل: المأوى والتغذية والتعليم والمياه والصرف الصحيّ والحماية (اليونيسف لبنان، 2022، ص. 4). فعدم القدرة على الوصول إلى هذه الموارد الأساسية يُعيق نموّ الأطفال ويُعرّض مستقبلهم - وكذلك مستقبل الأجيال اللاحقة - للخطر، ما قد يؤدي إلى ترسيخ الفقر المتوارث عبر الأجيال.

عن الكتاب

فادي نقولا نصّار، زميل باحث في المركز اللبناني للدراسات. تتركز أبحاثه في مجال الأعمال الإنسانية والإغاثة الدولية ضمن السياقات الهشة والمناطق التي تشهد نزاعات، وانتفاضات شعبية، وتحركات اجتماعية، كما في مجال السياسة اللبنانية والشرق-أوسطية. وهو أستاذ مساعد في العلوم السياسية والشؤون الدولية، ومدير معهد العدالة الاجتماعية وحل النزاعات في الجامعة اللبنانية الأمريكية. وهو حائز على درجة دكتوراه من قسم دراسات الحروب في كلية كينغزكولج في لندن، كما أنه خريج كلية إدموند ا. والش لدراسات الخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون، ونال درجة ماجستير في الإدارة العامة من جامعة كولومبيا.

كريستيل بركات، باحثة في المركز اللبناني للدراسات. تخرّجت مؤخرًا من برنامج فولبرايت للطلبة الأجانب في لبنان من جامعة نورث كارولينا في غرينسبورو، وهي حائزة على درجة ماجستير في دراسات السلام والنزاعات بتركيز خاص على تنمية السلام الدولي. نالت إجازتها في العلوم السياسية والشؤون الدولية بدرجة امتياز عالية من الجامعة اللبنانية الأمريكية. وتشمل مجالات اهتمامها تحليل النزاعات وحلها، ونزع السلاح، والعولمة، ودراسات الهجرة واللجئين، ودراسات المرأة والنوع الاجتماعي.

الخلفية

بعد ثلاث سنوات على اندلاع الأزمة التي اخذت تتفاقم يوماً بعد يوم، أصبح لبنان على شفير الانهيار الكامل، وبعد تعرّضه لعدّة صدمات مترابطة في وقت واحد- انهيار اقتصادي ومالي، تبعه انتشار فيروس كورونا، ثم انفجار مرفأ بيروت. ونعيشُ يومياً نتائج هذه الأزمات المتعاقبة، وأبرزها البطالة المتفشية التي بلغت 29.6% في كانون الثاني/يناير 2022 (منظمة العمل الدولية وإدارة الإحصاء المركزي، 2022)، أي بزيادة نسبتها 18.2% مقارنةً بمعدّل البطالة الذي بلغ 11.4% في الفترة 2018-2019 (منظمة العمل الدولية في لبنان، 2022). إضافةً إلى ذلك، فقدت العملة حوالي 95% من قيمتها، كما شهدنا ارتفاعاً جنونياً في الأسعار مع انخفاض القدرة الشرائية إلى مستويات غير مسبوقة. فأصبحت بعض السلع والخدمات الأساسية متاحة فقط لنخبة محدودة من الناس، في حين ان البنية التحتية العامة تتداعى وتفشل في تلبية الاحتياجات اليومية والجماعية والفردية لسكان البلد.

دخل لبنان مرحلةً جديدةً من الأزمة، وهي حالة الحرمان المستمر. سبق للمركز اللبناني للدراسات أن دقّ ناقوس الخطر في مقالات أخرى بشأن آفة الفقر على المستوى الدولي التي أخذت بالتغلغل في لبنان، وهو يسعى من خلال هذا الملخص إلى الإضاءة على أزمة فقر الأطفال متعدّد الأبعاد التي يتمّ التغاضي عنها حتّى هذه اللحظة.

لا شكّ في أنّ الأزمة في لبنان تحرم الأطفال من طفولتهم. ومن خلال دراسة الأبعاد المتعدّدة لهذا الحرمان وتأثيره على الأطفال وأسرتهم، نُسلّط الضوء على التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للفقر التي يتمّ تجاهلها حتّى الآن.

شرح فقر الأطفال متعدّد الأبعاد

بالعودة إلى السنوات التي سبقت الأزمة في لبنان، أظهر معدّل الناتج المحلي الإجمالي السنوي نمواً اقتصادياً قبل الأزمة السورية، بمتوسّط يزيد عن 9% خلال الفترة الممتدّة بين عاميّ 2007 و2010، قبل أن يتباطأ النمو إلى أقلّ من 2% خلال الفترة الواقعة بين 2011-2017 ليصبح أقلّ من 0% في عام 2018. وبدأ الركود اعتباراً من العام 2018، حيث سجّل معدّل النموّ السنوي للناتج المحلي الإجمالي أرقاماً سلبية بلغت -6.9% في 2019 وصولاً إلى -25.9% في 2020 (البنك الدولي، 2022). في المقابل، تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عاميّ 2018 و2021، حيث انخفض من 8,003.8 دولار أمريكي في 2018 إلى 2670.4 دولار أمريكي في 2021 (البنك الدولي، 2022). وارتفعت نسبة التغيير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق في كانون الثاني/يناير 2022، حيث بلغت 239.69% بعد أن كانت لا تتعدّى 173.573% في تشرين الأول/أكتوبر 2021 (إدارة الإحصاء المركزي، كانون الثاني/يناير 2022، ص. 10 وإدارة الإحصاء المركزي، تشرين الأول/أكتوبر 2021،

ص. 10). وأدّت بيئة النمو المنخفض إلى حالة من الركود، وقد سلّطت البيانات المذكورة أعلاه الضوء على مدى تأثير الأزمات المترابطة على الاقتصاد اللبناني، وحدّدت سياق الظروف الاقتصادية المتدهورة تدريجياً والتي ساهمت في انتشار الفقر في جميع أنحاء البلاد .

إن الفقر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرمان في الأساس. ولكنّه لا يقتصر على الحرمان المالي فقط. ففي حين أنّ الحرمان من المال أو الدخل قد يكون له تأثير كبير على مستوى معيشة الفرد أو الأسرة، إلّا أنّه لا يعكس وحده نطاق الحرمان أو المستوى المعيشي للفرد أو الأسرة. يُركّز النهج متعدّد الأبعاد على الحرمان من أبعاد مختلفة من الحقوق الأساسية، مثل المسكن اللائق، والمرافق الأساسية، والرعاية الصحيّة، والسلامة والأمن، أو التعليم.

تُعتبر هذه المقاربات متعدّدة الأبعاد للفقر أساسية لفهم وتفسير ما يعيشه أطفال لبنان اليوم من هشاشةٍ وحرمان. ففي النهاية، الأطفال لا يجنون المال، وبالتالي يعتمدون على مقدّمي الرعاية لتأمين حقوقهم الأساسية ورفاههم.

في دراسةٍ نوعيةٍ جديدة بعنوان **الطفولة المحرومة**، تُساعد اليونيسف في طرح هذا النهج القائم على الحقوق لتقييم رفاه الأطفال متعدّد الأبعاد. والجدير بالذكر أنّ التقرير يستند إلى اتّفاقية الأمم المتّحدة لحقوق الطفل، وهو بذلك يُساعد في تحديد مستوى الحرمان من هذه الحقوق الأساسية. ويتّخذ التقرير نهجاً نوعياً لتقديم قصص حقيقية تنقل واقع حياة الناس، والمصاعب التي يواجهونها، وتأثيرات هذا الفقر على صحتهم النفسية والمعنوية، وما ينتج عنه من ضغوط على العلاقات بين الأبناء والأهل.

واستكمالاً لهذه الدراسة النوعية، تُجري اليونيسف أيضاً تقييمًا سريعًا ومنتظمًا لرفاه الأطفال. فيتمّ الاتّصال كلّ ستّة أشهر بالعائلات نفسها، ما يتيح تتبّع الوضع مع مرور الوقت. في حزيران/يونيو الماضي، أُعيد إجراء هذه الدراسة التجريبية، المعروفة بالتقييم السريع الذي يركّز على الطفل (CFRA)، وأظهرت أنّ 84 في المئة من الأسر المعيشية في لبنان لا تملك ما يكفي من المال لتأمين الضروريات. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أنّ طفلًا واحدًا من بين كلّ أربعة أطفال قد خلد إلى النوم وهو جائع في الفترة التي سبقت التقييم، وأنّ الديون المتراكمة على الأسر تتزايد باستمرار.

يُشير التقريران إلى واقع يدعو إلى القلق. وتجدر الإشارة مرّة أخرى إلى أنّ الأطفال يُحرّمون من حقوقهم الأساسية ومن طفولتهم.

الأطفال في لبنان والحرمان من حقوقهم الأساسية

تُؤدّي الأزمات المتفاقمة والفقر متعدّد الأبعاد المتزايد في لبنان إلى انتهاك حقوق الطفل الأساسية. فالفقر يفرض أعباءً يُفترَض ألاّ يتحمّلها الأطفال، ممّا يحرمهم من طفولتهم. ومع ذلك، فإنّ الحقّ في الطفولة هو أحد الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتّع بها الأطفال. الطفولة مرحلة أساسية ولها تأثير

تكوينيّ على نموّ الفرد، وبالتالي، قد يتعدّر معالجة عواقب الحرمان من الطفولة. في الواقع، كلّ هذه الحقوق مترابطة ارتباطاً وثيقاً كما سنبين لاحقاً. يحقّ للأطفال العيش في عائلة حاضنة تؤمّن لهم هذه الاحتياجات الأساسية، ومن حقّ الأهل أن يكونوا قادرين على القيام بمسؤولياتهم. كما أنّ شبكة الحرمان الآخذة في الاتّساع تُهدّد الرفاه الجسدي والمعنوي للأطفال، ما يحدّ من قدرة الأطفال على النموّ بشكلٍ سليم ليصبحوا راشدين أصحاء. أمّا رعاية الصّحة النفسية فلا تزال غير متوفّرة إلى حدّ كبير في لبنان، في حين يتعيّن على الأطفال مواجهة الضغوط الناجمة عن الفقر متعدّد الأبعاد والأزمات المصاحبة له. لا بدّ من التركيز هنا على الحقّ في اللعب، الذي غالباً ما يُهمّش، على الرغم من أنّه يُشكّل جزءاً أساسياً من رفاه الأطفال ويؤدّي دوراً بالغ الأهمية في قدرة الأطفال على تطوير مهاراتهم الاجتماعية والعاطفية والتحليلية. أخيراً، وفي ظلّ حرمان الأطفال من حقّهم في المساعدة العادلة، يبرز تقصير الحكومة في مساعدة الأطفال والأسر المحتاجة، مع التشديد على الحاجة الماسّة إلى الموارد والمساعدة. تُشير هذه الحقوق مُجمعةً - وحالة الحرمان الجماعي - إلى النتائج الوخيمة للفقر متعدّد الأبعاد على مستقبل لبنان.

يتناول القسم التالي حقوق الأطفال الأساسية التي تُكرّسها اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتّحدة، ويُلقي الضوء على حالة الحرمان من هذه الحقوق في لبنان: الحقّ في الطفولة، والحقّ في عائلة حاضنة، والحقّ في الرعاية الصّحية، والحقّ في الرفاه النفسي، والحقّ في اللعب، والحقّ في المساعدة العادلة.

الحقّ في الطفولة: يمتلك الأطفال وعياً كبيراً لبيئتهم ومحيطهم. وفي أوقات الأزمات، يُولّد هذا الوعي ضغوطاً هائلة على الأطفال، فيشعرون بأنّهم مسؤولون عن حالة الحرمان لدى العائلة والأهل والمجتمع. تكشف نتائج الدراسة أيضاً أنّ الأطفال في لبنان يُدركون حقوقهم كأطفال، ويُدركون أيضاً أنّهم محرومون من هذه الحقوق (اليونيسف لبنان، 2022، ص. 9). على سبيل المثال، تُظهر نتائج الدراسة أنّ الأطفال يقلقون ويجدون صعوبة في طلب السلع والضروريات من أهلهم، بينما يُعبّرون مراراً وتكراراً عن حقوقهم المُنتهكة ومستقبلهم المُهدّد بالضياع نتيجةً لظروفهم (اليونيسف لبنان، 2022، ص. 6).

حقّ العيش في عائلة حاضنة: من أبرز النتائج الصادمة التي خلّصت إليها الدراسة، تزايد عمالة الأطفال نتيجةً للأزمة الاقتصادية. تتزعزع الروابط الوثيقة بين الأبناء والأهل، القائمة أساساً على الثقة، بسبب عجز الأهل عن تلبية الاحتياجات الأساسية للأبناء. من ناحية، يُعاني الأطفال من تراجع الثقة في الأهل الذين أصبحوا غير قادرين على إعالتهم. ومن ناحية أخرى، يشعر الآباء بالذنب بسبب عجزهم عن تأمين هذه الاحتياجات الأساسية وفقدان ثقة أبنائهم واحترامهم لقدراتهم كمسؤولين عن رعايتهم. وتجلّى هذا التأثير بشكلٍ واضح في الأسر، حيث انقلبت الأدوار الأساسية فأصبح الأطفال هم من يكسبون المال، بينما أُجبر

الآباء على الدخول في دوامة البطالة. وبناءً على التقييم السريع الذي تُجريه اليونيسف، من بين 1500 أسرة شملها الاستطلاع، تم إرسال 9% من الأطفال إلى العمل، فحرموا من الوقت المُخصَّص للتعلُّم واللعب وعيش طفولتهم.

الحق في الرعاية الصحيّة: هناك نقص كبير في تقديم الرعاية أو الدعم للأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية صحيّة أو أدوية أو علاجات ودعم في حالات الإعاقَة، وذلك بسبب نقص الأدوية وارتفاع الأسعار (اليونيسف لبنان، 2021 واليونيسف لبنان، 2022). في هذا السياق، قالت امرأة لبنانية من مقدّمي الرعاية: 'كسرَ ابني كتفه، لكنني لم أتمكّن بعد من معالجة الكسر. هو بحاجة لعلاج في المستشفى، وتكلفة علاجه تفوق إمكانياتنا الماديّة' (اليونيسف لبنان، 2022، ص. 11). وبناءً على التقييم السريع لليونيسف، عمدت 60% من الأسر إلى خفض الإنفاق على الصحة.

الحق في الرفاه النفسي: تماماً كسائر الناس، تأثّر الأطفال في لبنان بالصدّات الشديدة والعديدة، بدءاً من دفعهم إلى براثن الفقر، مروراً بانفجار مرفأ بيروت، وصولاً إلى انتشار فيروس كورونا، مما ألحق الضرر بصحتهم بشكل ملحوظ. وواجه الأطفال اللاجئون ضغوطاً إضافية بسبب تجاربهم مع النزاع أو التمييز أو الخسارة. وفي ظل تراكم هذه الصدمات، تبرزتداعيات واضحة على الرفاه النفسي والاجتماعي للأطفال وعائلاتهم. وبالرغم من ذلك، هناك نقص حاد في الوصول إلى الرعاية والخدمات المُخصّصة للصحة النفسية التي تبقى في غالبيتها محدودة.

الحق في اللعب: يتمتّع الأطفال بحق أساسي في اللعب، وهو حقٌّ تأثّر بشدّة خصوصاً لدى الفتيات. فمع الانقطاع المتزايد للتيار الكهربائي، وتكاليف النقل، ومحدودية الأماكن العامّة، لا يجد الأطفال مكاناً للعب سوى الشوارع التي تُعدّ مساحةً غير آمنة قد يتعرّضون فيها للتحرش، وخاصّةً بالنسبة للفتيات. ويُظهر التقييم السريع الذي أُجري في حزيران/يونيو 2022 أنّ 50% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و5 سنوات يعيشون في أسر لا تملك أيّ ألعاب.

الحق في المساعدة العادلة: في ظلّ تقصير الدولة، تُحاول المنظمات غير الحكومية الدولية والمحليّة تلبية الاحتياجات المتزايدة للأسر التي تزرع تحت وطأة الفقر. ومع ذلك، تكشف الدراسة أنّ مقدّمي الرعاية والمُشاركين صرّحوا بأنّ هذه المساعدة تبقى محدودة أو مؤقتة ولم تنجح في تأمين أو تلبية احتياجاتهم المتغيّرة. ولكن بشكل عام، شدّد المُشاركون في الاستطلاع على أنّ هذه المسؤولية تقع على عاتق الحكومة التي يتعيّن عليها تنفيذ الإصلاحات اللازمة للتعافي من الأزمة ودعم المجتمعات الهشّة.

إنّ واقع الحرمان من هذه الحقوق، وكذلك النتائج الكميّة المنبثقة عن التقييمات السريعة التي أجرتها اليونيسف، يُظهران تداعيات الفقر متعدّد الأبعاد على الوضع الحالي للأطفال ومستقبلهم في لبنان. تُشير هذه الحقائق مجتمعةً إلى تدهور الرفاه الجسدي والنفسي، وتغيّر الديناميات بين الآباء والأبناء، ممّا يؤدي إلى تفكك التماسك الاجتماعي اليوم وفي الغد. وفي موازاة ذلك، تسود حالة

من الاستياء العام المقرون بزيادة حدة التوتر وعدم التحمل (خاصةً بين الفئات الأكثر هشاشة).

يُلخّص القسمان التاليان والأخيران الخلاصات الأساسية المتعلقة بالفقر متعدّد الأبعاد وفقر الأطفال في لبنان، تمهيداً لاتخاذ تدابير قابلة للتنفيذ من أجل وضع حدّ للاتجاهات السائدة ولتفادي ضياع الأجيال القادمة.

الخلاصات

1. يعيش مقدّمو الرعاية والأُسَر في لبنان في براثن الفقر متعدّد الأبعاد، ويزداد عجزهم عن تلبية الاحتياجات الأساسية لأطفالهم.
2. يتعرّض الأطفال بشكل خاصّ للفقر متعدّد الأبعاد، ويظهرون وعياً كبيراً حيال الوضع المتدهور وإحساساً متزايداً بالمسؤولية.
3. تُنتهك الحقوق الأساسية للأطفال المتضرّرين من الفقر متعدّد الأبعاد، وتترتّب عواقب من الصعب معالجتها على رفاههم ونموهم، ممّا يؤدي إلى انهيار الثقة بين الأبناء وذويهم.
4. يتعرّض الأطفال المُستضعفون للتهميش في ظلّ نظام الحماية الاجتماعية المعطلّ والتدخلات المحدودة والقصيرة الأمد.

التوصيات

- إنشاء مؤسّس موحدّ ومتناسك وشامل ومتعدّد الأبعاد للفقر، على أن يأخذ بالاعتبار مسألة حرمان الأطفال.
- تعزيز القدرات القانونية والاجتماعية بغية التصديّ للانتهاكات المتزايدة والجسيمة لحقوق الأطفال، مثل عمالة الأطفال وزواج الأطفال.
- إنشاء منحة وطنية خاصة بالطفل لضمان العمل الفوري على استئصال فقر الأطفال متعدّد الأبعاد.
- تقديم الدعم المعنوي والنفسي والاجتماعي للأطفال ومقدّمي الرعاية المتضرّرين من الفقر متعدّد الأبعاد، وخصوصاً في حالات تفكك العلاقات.
- ضمان وصول الأطفال إلى التعليم والصحة، وإنشاء المزيد من الأماكن العامة ليلعب الأطفال فيها بأمان.

LCPS

حول ملخص السياسة العامة
ملخص السياسة العامة هو منشورة قصيرة تصدر بشكل منتظم عن المركز اللبناني للدراسات تحلل مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية وتقدم توصيات في السياسات العامة لشريحة واسعة من صناعات القرار والجمهور بوجه عام.

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسس المركز اللبناني للدراسات في عام 1989. هو مركز للأبحاث مقره في بيروت، إدارته مستقلة ومحايدة سياسياً، مهمته إنتاج ومناصرة السياسات التي تسعى إلى تحسين الحكم الرشيد في مجالات مثل اللامركزية، والتنمية الاقتصادية، والمالية العامة والنفط والغاز.

للإتصال بنا

المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 55-215، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: +961 1 799301
ف: +961 1 799302
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org